هل وصلت رسالة العراقيين إلى العرب والعالم

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

وفق المنطق الإنساني والديمقراطي والحقوقي، وليس الإجرائي التقني، أثبت شعب العراق في مقاطعته للانتخابات الحالية أنه هو الأصدق من الطبقة السياسية الحاكمة منذ عام 2003 التي تعاملت مع العملية الانتخابية كأداة لتجديد حكمها وليس بإيمان حقيقي بالديمقراطية.

ليس مبالغة القول إن شعب العراق، في رفض أكثر من 80 في المئة من مجموع سكانه الذهاب إلى صناديق الاقتراع، إنما وجّه واحدة من أشد العقوبات إيلاماً للأحزاب الولائية التي تحاول الآن لملمة صدمة تخلّي مواليها عنها، وأغلبهم من الفقراء والمحرومين الذين اكتشفوا لعبة الضحك عليهم من قبل قادة الميليشيات وأغطيتها السياسية البرلمانية بما سميت بكتل المقاومة، حيث أعماها غرورها ودفعها إلى التخلي عن جمهورها المفترض في الوقت الخطأ، فحصلت الكارثة.

إرادة شعب العراق وثورة الشباب انتصرت في العاشر من أكتوبر 2021، رغم عدم امتلاكها الإمكانات المالية المليونية وضغط السلاح. ورغم غياب غطاء القوة السياسية المنظمة لفعالياتها التلقائية، ثبتَ واقعياً، وليس مجرد شعارات دعائية مدفوعة الثمن، انتصار وشاح استشهاد ثمانمئة شاب وشابة ارتفعت على صدور أمهاتهم وآبائهم شعارات "نريد وطن، وإيران برّة برّة". كما انتصرت حاجات الفقر والجوع على قوى الاستبداد والفساد والخضوع التام للأجنبي.

المفاجأة الصادمة لم تقتصر على خصوم الشعب الذين أعماهم غرور السلطة فقط، بل طالت كثيرا من المتابعين والمراقبين، وهي استخدام الشعب لجزء بسيط من مخزون أسلحته رفعه بوجه جلاديه وسارقيه بمقاطعته للانتخابات وتبريد ماكنتها البشرية رغم حملات التشكيك الهائلة، حيث اضطر المتجبرون في النهاية إلى إعلان طلاقهم مع تلك الوسيلة السحرية "الانتخابات"، والبحث وفق عقلية الخاسر عن وسائل أقلها ضرراً وكشفاً لأغطيتهم اللجوء إلى السلاح والشارع لتغيير معادلة الخسارة العددية، ليؤكدوا مجدداً أنهم لم يخرجوا عن عقلية المافيات، ولا علاقة لهم بالسياسة والديمقراطية.

انكشفت جميع الأغطية مرة واحدة أمام العالم. من كانوا يدّعون عشقهم للديمقراطية ولمظهرها الانتخابي أعلنوا أنها لم تعد وسيلتهم للحفاظ على السلطة رغم ما يشاع تقليدياً عن صراع "شيعي – شيعي" حول المتحكم الأول في السلطة. قد يكون هذا صحيحاً بجانبه الشكلي المرحلي، لكن الواقع يقول إن الانهزام اللوجستي لنظام ولي الفقيه الإيراني تحقق لسببين: الأول، فقدان الجنرال قاسم سليماني. والثاني، بسبب ثورة أكتوبر العراقية.

المالكي نجح في إقناع طهران بلعبه دوراً جديداً لصالحها وتعزيز نفوذها بعد تراجع هادي العامري وميليشيا السلاح وكأن لسان حاله يقول لأولياء أمره «هل تأكدتم الآن أنني حصانكم الرابح في العراق»

لم يكن الرأي العام العالمي مُطلّعاً على الكثير من تفصيلات وحقيقة الطائفية المقيتة التي دمرّت البلد. جزئيات كثيرة ظهرت خلال هذه الأيام في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث نقلت تصريحات متعددة المستويات عمّن يدعون أنهم سياسيون يحذرون فيها من مخاطر ما يسمونه "الخوف من ضياع دولة الشيعة في العراق الموالية لطهران" إلى درجة أن أحدهم يدعى جاسم محمد جعفر كان وزيرا في الحكومة السابقة أعلن في مقابلة تلفزيونية "إن مقتدى الصدر لا يمثل الشيعة. دولة الشيعة في العراق مهددة بالزوال بعد ألف وأربعمئة عام على أول حكومة للشيعة بقيادة علي بن أبي طالب". وآخرون مرروا رسائل مفادها أنهم يدافعون بالسلاح للحفاظ على دولتهم الشيعية وعن حشد الشيعة.

اضطرت الأحزاب الولائية بعد هزيمتها الانتخابية إلى الإعلان عن حقيقتها بغربتها وعدم اعترافها بهوية الوطن العراقي واستقلاله، رغم أن هذه الدولة المزعومة، دولة عصابات النهب والقتل التي عاقبها شعب العراق، كانت تفتخر بانتشار أعلام ورايات خامنئي في شوارع بغداد والمدن العراقية الأخرى وبولائها لطهران خامنئي وليس للعراق.

ظاهرة عرضية أخرى أكدتها الانتخابات الأخيرة تكشف أن الصراع بين القيادات الشيعية هو على زعامة السلطة التي تعني الاستحواذ على المال والنفوذ وليس خدمة الشعب، وأن الرقم الأول في سلطة الحكم يجب أن يكون موالياً لطهران قبل ولائه للعراق.

الآن يستعيد نوري المالكي موقع الصدارة في نتائج الانتخابات بعد مقتدى الصدر، حيث اشتغل بنشاط رغم ما أحيط بحكمه من فضائح ثماني سنوات من الفساد والتورط في كارثة احتلال الموصل من قبل داعش، وسبق لنائبه حيدر العبادي أن انتزعها منه غير مبال بالخروج من حزب الدعوة لصالح السلطة.

العقدة الحالية والمشكلة التي تواجه قوى البيت الشيعي هي التنافس بين كل من الصدر والمالكي للاستحواذ على حصة الكتلة الأكبر، وهي العقبة المتكررة الغامضة التي أوجدها دستور 2005، وفشلت طهران إلى حد الآن في التوفيق بينهما، ولم يتمكن القانون الانتخابي الملتبس لعام 2020 من حلها، مما أعاد دوران الأسطوانة ذاتها في ترجيح الكفة الأكبر من الداعمين السنة والأكراد بما يحقق لهم مكاسب أكثر.

يبدو أن المالكي نجح في إقناع طهران بلعبه دوراً جديداً لصالحها وتعزيز نفوذها في العراق بعد تراجع هادي العامري وميليشيا السلاح، وكأن لسان حاله يقول لأولياء أمره "هل تأكدتم الآن أنني حصانكم الرابح في العراق، لما أمتلكه من إمكانيات تنظيمية وعلاقات واسعة، لكي تستعيدوا ثقتكم بي وتذكرون ما قدمته لكم من وقائع نفوذكم في العراق بين عامي 2006 – 2014، ولا تراهنوا على مقتدى الصدر واحتمالات التجديد لمصطفى الكاظمي". ما يهم نظام خامنئي بقاء نفوذه واحتلاله للعراق الذي أصبح مانعاً جدياً من سقوطه، ولا يهمه لون ذلك الحصان، المهم أن يكون من شيعته وليس من شيعة العراق.

تداعيات صدمة القيادات الشيعية الولائية بالهزيمة الانتخابية لن تتوقف عند لعبة الكتلة الأولى في البرلمان، وهل ستكون الكلمة "الشيعية" الأخيرة للفائز مقتدى الصدر؟ بل إلامَ ستؤول تداعيات الخطاب الطائفي (شيعي وسني وكردي) والسياسات التنفيذية التي ألحقت الأذى بشعب العراق وقيمه وهويته منذ عام 2003، والتي انتفض عليها شبابه بقوة في أكتوبر 2019؟

السؤال المهم الذي يشغل العراقيين، رغم معرفتهم المبدئية للجواب، هو حول ما وضعه العالم الغربي والولايات المتحدة من إمكانيات بثقل هائل، سياسي وتنظيمي، خلال موسم الانتخابات لصالح النظام السياسي القائم لاعتبارات سخيفة مزدوجة المعايير، رغم علمهم المؤثق بأن زعامات الأحزاب والميليشيات متورطون في قتل شعب العراق، وضحايا ثورة أكتوبر 2019 شاهدون على ذلك. وكذلك في تجويعه وحرمانه من أدنى الحقوق الإنسانية. ألم ينقل إليهم وكلاؤهم وجهاتهم الاستخباراتية وأقمارهم الصناعية حجم الفضيحة المدوّية لهذه الأحزاب التي تجلت في عزوف العراقيين عن المراكز الانتخابية؟

هم يعلمون لكنهم يغمضون عيونهم، وفي مقدمتهم واشنطن، حيث تورط رؤساؤها السابقون في صفقة جلب هؤلاء للحكم عام 2003 مع ما جلبه ذلك من تراجع متوقع للمكانة الأميركية في المنطقة. رغم ذلك يواصلون هذا الدعم غير المبرر في ظل إدارة بايدن الذي يدعي معرفة ميدانية بالملف العراقي وسارقي قوت الشعب، ومع ذلك يواصل نهج تدمير العراق ومحوه من خارطة الحياة المعاصرة.

أما العرب فلهم قصة مؤلمة أخرى.. لا تقدم بعض الحكومات العربية النافذة أي مبرر أخلاقي مستند على حقائق العروبة وروح الأخوة التي دائماً ما تتحدث بها، لكي تدعم القتلة والفاسدين من الحكام في بغداد، وتساعدهم بمختلف الإمكانيات السياسية والإعلامية على تجديد سلطتهم مؤكدة تخليها عن شعب العراق.

للعراقيين دين على أشقائهم في الخليج دفعوه من دماء مئات الألوف من شبابهم لوقف تدفق جيش إيران خلال حرب 1980 – 1988. ليس مبالغة القول إن بقاء أشقاء الخليج مُنعمين بالحكم وبأمان شعوبهم إنما يعود لشعب العراق. الأيام المقبلة ستذكرهم بذلك. ستعود فرضية مخاطر تهديد النظام الإيراني مجدداً، ولكن دون سد عراقي هذه المرة. بل قد يكون هذا التهديد لوجستياً من داخل الأراضي العراقية. تهديدات أحد عناصر الميليشيات التلفزيونية يوم الإثنين بقصف الإمارات من داخل العراق شاهد على ذلك.

نظام طهران القائم على نظرية تصدير الثورة للعالم العربي، ودول الخليج خاصة، لا يتمكن من الاستمرار في الحكم دون إثارة الفوضى والخراب في هذه المنطقة الحيوية. لذا يجب ألا تنخدع الرياض بدعوات الحوار الإيراني المبطن، إلا إن هي أرادت التفريط بوجودها بعد تهديم السد العراقي. فهل وصلت رسالة العراقيين إلى العرب والعالم؟

دولة الإرهاب تذهبُ ويبقى إرهاب الدولة

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

منذ سقوط نظام بعث العراق في التاسع من شهر أبريل من العام 2003 إثر وصول الجيش الأميركي ودخوله بغداد، أدرك الشق الآخر من البعث في سوريا أن ساعة الحسم قادمة إليه لا محالة، والمسألة مجرد وقت وحسب.

عندها قرر القائمون على رأس النظام السوري أن أفضل وسيلة لمنع قيام دولة ديمقراطية تقضّ مضاجع سلطتهم في دمشق، إثر التهاوي الدراماتيكي لنظام الحزب الواحد والرجل الأوحد في بغداد، تكمن في تفخيخ إمكانية حدوث هذا التغيير الجذري في منظومة الحكم في الجوار العراقي بعنصر التطرف الديني المسلّح، ذاك التطرّف الذي تحوّل شيئاً فشيئاً إلى ظاهرة معولمة للإرهاب عمّت بشرورها وبشاعتها الكرة الأرضية.

ظهور أبومصعب الزرقاوي وتأسيسه لما سُمّي "جماعة التوحيد والجهاد" في العام 2003، تلاه إعلانه البيعة لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في العام 2004 وتغيير اسم جماعته إلى قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين التي عُرفت في ما بعد بتنظيم القاعدة في العراق ثم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). تلك الأحداث مجتمعة لم تكن سوى متوالية لعقل مخابراتي دبّر في ليل تقويض أية محاولة للتغيير الحقيقي المنشود في العراق المبني على أسس حكم الشعب وسيادة القانون، وذلك مخافة أن تنتقل عدوى الديمقراطية من بغداد إلى دمشق بدعم قوات التحالف التي كانت تقودها الولايات المتحدة.

من نافلة القول إن ظاهرة دعم التطرف الديني والميليشيات الخارجة على القانون، وكذا إذكاء الطائفية السياسية، إنما هي تقليد متجذّر في آليات شبكة من الأجهزة الأمنية والاستخباراتية نسج خيوطها حافظ الأسد منذ سبعينات القرن الفائت، مخلّفاً إرثاً ثقيلاً في ملف الإرهاب يهدف إلى خدمة استمرار الأنظمة الشمولية التي أعظم مثال لها هو نظام الأسد (الأب والابن)، وقد شارف حكمهما نصف قرن من السنوات العجاف من عمر سوريا والسوريين.

ومع اندلاع الثورة السورية في ربيع العام 2011، استشعر النظام الحاكم في دمشق مخاطر القادم، ولجأ فوراً إلى الخطة البديلة الجاهزة في إصداره مراسيم عفو عن السجناء متلاحقة بتسلسل زمني مدروس، وقد خصّ إطلاق المتشددين من المعتقلات، في حين احتفظ بعشرات الآلاف من معتقلي الرأي من أصحاب القلم والفكر الحر. وليس المرسوم الصادر عن رأس النظام السوري، والذي حمل الرقم 61، إلا نموذج أوّلي لسلسة من القرارات الرئاسية استهدفت إطلاق سراح المتطرفين حصراً من السجون تزامناً مع انطلاق حراك الثورة. فالنظام كان يرى في هذه المجموعات لغماً يرميه لينفجر في التظاهرات المدنية والسلمية، يرعب به قلوب وعقول العالم الحر الذي بدا داعماً قوياً لحركات التحرر التي جابت العالم العربي في ذلك العام وفي مقدّمتها سوريا.

فمنذ إعلان النظام المبكّر من العام الأول من الثورة عن عمليات إرهابية نوعية نفذها ما أطلق عليه في إعلامه الحكومي تنظيم "النصرة"، وكان أولها حادثة تفجير حافلة نقل ركاب مدنيين في منطقة جسر فيكتوريا بدمشق، بدأ التئام العقد المسموم لخلايا الإرهاب المتنقلة بين العراق وسوريا في تنظيم داعش.

أدار النظام السوري اللعبة بامتياز ليخيّر العالم بين استمرار حكم بشار الأسد أو تقدم المجموعات الجهادية المتطرفة نحو دمشق، هادفاً إلى إقناع المجتمع الدولي أن البديل لحكمه هو الإرهاب وحسب. فإما هو وإما المتطرفون، وعلى العالم أن يختار حيث لا خيار ثالثا، نافياً بهذا التكتيك حقيقة الحراك السلمي للثورة التي رفعت سواعد شبابها في باكورة مظاهرات دوما وداريا زهور القرنفل وليس السلاح كما فعل.

شكّل تنظيم داعش وأخواته من المنظمات الإرهابية المتطرفة التي تدّعي انتصارها للدين والثورة وكلاهما منها براء، وخلال معظم الحالات الميدانية، ظهيراً للنظام وداعماً لاستيلائه على الأراضي التي حررها الجيش الحر. وكان هذا الجيش قد شكّل في السنوات الأولى من عمر الثورة الذراع العسكرية لقواها السياسية، وقوامه كان ضباطاً انشقوا عن الجيش النظامي لدعم الحراك المدني الشعبي والدفاع عن المدنيين الذين كانوا في مرمى رصاص ميليشيات النظام.

فصل المقال يكمن في ماهيّة التحالفات التي سيعتمدها الأسد إثر انحسار تنظيم داعش كقوة اعتمد عليها مرحلياً لتمكين بقائه في الحكم ولاسيما وهو يعود شبه «منتصر» إلى الساحة العربية

في غير مكان بدا جلياً أن داعش يتخذ إجراءات تخدم مصالح النظام في دمشق. وفي أبرز واقعة ميدانية تُثبت هذا التواطؤ جاء انسحاب مقاتلي داعش في شهر يوليو من العام 2014 ممهداً الطريق لحصار الجيش الحر من جهات ثلاث وتطويقه إلى أن سقطت الضاحية الشمالية لحلب بيد الجيش النظامي دونما قتال.

أما معاملات النظام التجارية مع التنظيم الإرهابي، فحدّث ولا حرج، وقد جنّد رجال الأعمال من الوسطاء المتعاملين مع الأجهزة السورية جلّ إمكانياتهم وخبراتهم للتعامل مع داعش في المناطق التي كان يسيطر عليها. بدأ هذا التعاون في العام 2014 حين سيطر التنظيم على منطقة دير الزور في شرق سوريا، وبالتالي وقعت في يديه معظم ثروة البلاد النفطية، ووصل دخله من حقول النفط العراقية والسورية ما قدّر في حينه بثلاثة ملايين دولار يومياً.

لم تقتصر معاملات نظام الأسد التجارية مع داعش على النفط والغاز، بل قام النظام بشراء وبيع الحبوب من المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم عن طريق رجال أعمال ينتمون إلى الدائرة الضيقة المحيطة ببشار الأسد. والأخطر من هذا كله أن النظام السوري عمل بدأب على تيسير معاملات داعش المالية من خلال شبكات غير قانونية. وفي العام 2019، توصلت وزارة الخزانة الأميركية إلى تحديد هويات سلسلة من الميسرين الماليين وشركات خدمات الأموال التي كانت تمكّن أنشطة داعش في سوريا وخارجها. أما الحكومة في دمشق فلم تتخذ أي إجراء ضد هؤلاء الوسطاء الذين استمروا في العمل دون تضييقات تُذكر.

فصل المقال يكمن في ماهيّة وشكل التحالفات التي سيعتمدها نظام الأسد إثر انحسار تنظيم داعش كقوة اعتمد عليها مرحلياً لتمكين استمراره وبقائه في سدّة الحكم، ولاسيما وهو يعود شبه "منتصر" إلى الساحة العربية، وقريباً العالمية.

وبعد أن ذهبت دولة الإرهاب الداعشي وبقي إرهاب الدولة، هل سيكون العالم أكثر أمناً من الإرهاب العابر للحدود؟ بل هل سيعود الملايين من السوريين من أرض الشتات إلى مسقط الرأس إذا قرر العالم تعويم الأسد من جديد؟

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk